Distr.
GENERAL

E/CN.4/1989/64
6 February 1989
ARABIC
Original : ENGLISH

الامم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان
الدورة الخامسة والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

مسالة انتهاك حقوق الانسان وحرياته الاساسية في اي جزء من العالم ، مع اشارة خاصة الى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

رسالة مؤرخة في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٩ وموجهة من ممثل تايلند الدائم لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف الى وكيل الامين العام لحقوق الانسان

اتشرف بان اشير الى التقرير الذي اعده المقرر الخاص ، السيد س. عاموس واكو ، عملا بالبند ١٢ من جدول اعمال الدورة الخامسة والاربعين للجنة حقوق الانسان ، والذي يتضمن احد فصوله اشارات تتعلق ببعض الحوادث المنسوبة الى لاجئين كمبوتشيين واشخاص نازحين . ولما كان رد تايلند على هذه الحوادث ، التي قيل انها جرت منذ فترة ترجع الى عام ١٩٨٧ ، قد وصل للتو ، فقد تعذر ادماجه في ذلك التقرير في الوقت المناسب .

ولذا اتشرف بان ارجو من سيادتكم أن تتفضلوا بتعميم رد تايلند المرفق طيا بوصفه وثيقة من وثائق اللجنة في اطار البند ١٢ .

(توقيع) شاو سايتشيوا
السفير
الممثل الدائم

مرفق

١- ينبغي أن يوضح منذ البداية أن حوادث العنف و/أو الافعال التعسفية التي ارتكبها أفراد الامن التايلنديون والتي أشار اليها المقرر الخاص كانت في الواقع حالات وقعت منذ زمن بعيد في عام ١٩٨٧ ، وقد حدثت منذ ذلك الوقت تطورات ايجابية جديدة ، وبخاصة انشاء "وحدة حماية الاشخاص النازحين" ، التي تهدف أساسا الى القضاء قضاء مبرما على مثل هذه الحوادث التعسفية وحوادث العنف في مواقع معسكرات الخمير .

٢- واذا عدنا الى الوراء ، فقد وقعت في عام ١٩٨٧ حوادث تعسفية ارتكبها أفراد الامن التايلنديون المنتمون الى "قوة العمل ٨٠" وتناولت أشخاصا كامبوتشيين نازحين في معسكرات الحدود ، ولا سيما في الموقع ٢ الذي يأوي ما يقرب من ٠٠٠ ١٣٠ من الخمير ، وهو عدد من السكان بحجم مدينة بأسرها . بيد أن من البدهي أن هذه الحوادث لم تكن كلها حالات واضحة من سوء المعاملة المتعمد أو التعسفي . ومن بين الحالات الخطيرة الثلاث ، كانت الحالة الاولى ، وفقا للتحقيق ، حالة أملاها بالاحرى الانتقام الشخصي لان المتوفى كان قد تعرض بالاذى في السابق لاسرة الموظف التايلندي . وأما الحالة الثانية ، التي وقع فيها انفجار قنبلة يدوية ، فيبدو أنها لم تكن سوى تصرف جامح بسبب حالة السكر التي كان عليها موظف الامن التايلندي المعني بالحادث . وأما الحالة الثالثة ، التي أطلق فيها النار على الزوج والزوجة ، فتعود جذورها الى نزاع شخصي طويل ، لا بل الى نزاع مصالح .

٣- ان سياسة تايلند واضحة ومحددة . والحكومة التايلندية لن تتغاضى عن مثل أعمال العنف و/أو التعسف هذه . وإن أفراد الامن التايلنديين الذين يرتكبون جرائم ، سوف يحالون ، بلا استثناء ، الى القضاء وفقا للقانون التايلندي . وقد ألقي القبض على الافراد الذين اشتركوا في الحوادث السابقة الذكر ، وسرحوا من قوة العمل ٨٠ واستدعيوا الى المحكمة .

٤- ونتيجة لسلسلة طويلة من المناقشات جرت بين السلطات التايلندية المعنية في بداية عام ١٩٨٨ ، اتضح أن الحوادث التعسفية التي اشترك فيها "جوالة متطوعون" من قوة العمل ٨٠ قد نشأت بالدرجة الاولى من سوء تصرف محض وكانت مفهومة في الواقع . فأفراد قوة العمل ٨٠ التي كانت مكلفة بأمن المعسكر قد جندوا محليا كجوالة متطوعين ، مدربين بالدرجة الاولى على القتال المسلح أكثر من الحراسة وحفظ الامن . وانطلاقا من ذلك ، قامت السلطات التايلندية بحل قوة العمل ٨٠ كما قامت ، بمساعدة مالية من مكتب الامم المتحدة لعمليات اغاثة لاجئي الحدود ، الممول من البلدان المانحة الرئيسية ، بانشاء "وحدة حماية الاشخاص النازحين" في أوائل عام ١٩٨٨ وبتكليفها بالامن .

٥- وقد تطوع في وحدة حماية الاشخاص النازحين أفراد ذوو كفاءة ، بمن فيهم خريجو كليات . ثم أخضع هؤلاء للتدريب الانضباطي . وتمكنت الوحدة المذكورة ، بفضل خلفية أفرادها السوسيولوجية والتعليمية ، من أن تفي الى حد كبير بما كان يتوقع منهـا ، فأسهمت اسهاما كبيرا في التقليل من حوادث العنف تقليلاً ملحوظاً في مواقع معسكرات الخمير ، مما حاز على تقدير كبير من وكالات الاغاثة الدولية المعنية . وشهادة على ذلك ، قام مكتب الامم المتحدة لعمليات الاغاثة ، في وقت لاحق من شهر نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، بتقديم مساهمة اضافية لأجل انشاء وحدتين ونصف وحدة اضافيتين لحماية الاشخاص النازحين ، فأصبح المجموع الحالي تسع وحدات ونصف الوحدة وهي تضم ٧٦٠ موظفاً .

٦- وكتدبير وقائي لاستبعاد امكانية تكرر الافعال التعسفية و/أو اساءة استخدام السلطة من جانب أفراد الامن التايلنديين ، لن يسند الى كل وحدة من وحدات الحماية موقع محدد لمدة طويلة ، وانما ستسند اليها أماكن او مواقع معسكرات مختلفة على فترات منتظمة . ويوجد في الوقت الحاضر ثمانية مواقع لمعسكرات الاشخاص النازحين الكمبوتشيين . وفضلا عن ذلك ، ستخضع كل وحدة الى اعادة توجيه مستمرة على أساس تعاقبي لضمان ادائها الامثل وتحسسها بالمسؤولية .

٧- ولزيادة تحسين الامن والحماية داخل مواقع معسكرات الخمير ، ولا سيما في الموقع رقم ٢ الذي يعادل عدد سكانه سكان مدينة كبيرة ، وافقت السلطات التايلندية مؤخرا على اقتراح السيد كبريا بانشاء فريق من ضباط الارتباط يضم السويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية واستراليا والولايات المتحدة الامريكية لتوفير المشورة والتدريب لادارة الخمير بخصوص أنشطة أفراد الشرطة داخل مواقع المعسكرات . والجدير بالذكر أنه يوجد خط فاصل للمسؤولية الامنية داخل مواقع المعسكرات . فداخل محيط المعسكر ، يتولى القيام بأعمال الشرطة وانفاذ القانون المديرون الخمير ما دام لا يوجد خرق خطير للقانون التايلندي . أما الامن والحماية خارج المعسكر فهما تحت ولاية وحدة حماية الاشخاص النازحين . ولن تتدخل السلطات التايلندية ، اذا لزم الامر ، الا في الحالات التي يمكن أن تقع فيها جرائم أو أعمال عنف خطيرة.

- - - - -